



الأمم المتحدة

المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس

قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو

٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الرباط، المغرب

موجز الرئيس

انعقد المؤتمر الدولي المعني بقضية القدس تحت عنوان "قضية القدس بعد ٥٠ عاما من الاحتلال وبعد مرور ٢٥ عاما على اتفاقات أوسلو"، في الرباط في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وبدعم من منظمة التعاون الإسلامي. وقبل انعقاد المؤتمر، عقد وفد اللجنة، في ٢٦ حزيران/يونيه، اجتماعا ثنائيا مع كل من السيد يوسف الغري، رئيس لجنة الخارجية في مجلس النواب (الغرفة الأولى من البرلمان المغربي) والسيد أحمد التويزي، نائب رئيس مجلس المستشارين (الغرفة الثانية من البرلمان المغربي). كما عقد الوفد اجتماعا ثنائيا مع السيد ناصر بوريطة، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في المغرب.

وكان المؤتمر، الذي جمع خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وممثلين عن السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني، مناسبة لتقديم معلومات محدثة عن الحالة الراهنة في القدس الشرقية، ودراسة آخر التطورات القانونية التي تؤثر على الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين، واستكشاف السبل العملية التي يمكن من خلالها للمجتمع الدولي دعم قدرة المدينة على الصمود وتنمية المدينة، ولا سيما شبها. وإضافة إلى ذلك، كان اللقاء مناسبة لكشف فرص تقديم الدعم الدولي والإقليمي مع الحفاظ على حقوق الفلسطينيين في القدس الشرقية.

وخلال الجلسة الافتتاحية، أعاد الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية ورئيس لجنة القدس التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، في رسالة تلاها نيابة عنه وزير الشؤون الخارجية ناصر بوريطة، تأكيد رفضه لنقل السفارات إلى القدس وأي تغيير في الوضع القانوني أو السياسي أو التاريخي للقدس، لأن هذا من شأنه أن يقوض الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد حل سلمي لقضية فلسطين. ودعا أيضا إلى حشد المزيد من الجهود الدبلوماسية وإلى عمل ميداني يهتم بالجوانب التنموية والاجتماعية والإنسانية. ولإعطاء مضمون ملموس لهذا المفهوم، وفيما يتصل بالمؤتمر المعقود في الرباط، اقترح الملك

محمد السادس النظر في إمكانية تنظيم بعض دورات هذا المؤتمر الدولي في بلدان من خارج العالم العربي والإسلامي.

وأشار الأمين العام المساعد للشؤون السياسية في الأمم المتحدة، ميروسلاف ينتشا، إلى أن القدس هي مسألة وضع نهائي يتعين حلها من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين استنادا إلى قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. وأكد أن من المهم اليوم أكثر من أي وقت مضى اتخاذ إجراءات متضافرة وفعالة، إذ باتت تتآكل عقود من التقارب ومن توافق الآراء العالمي، مشيرا إلى أن التطورات الأخيرة في القدس، التي اتخذت خلافا لتوافق الآراء الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، من شأنها أن تشجع الأصوات المعارضة في كلا الجانبين وتزيد تقويض أي آمال في التوصل إلى حل سلمي ومستدام.

وتلا الأمين العام المساعد لمنظمة التعاون الإسلامي، سمير بكر، رسالة من الأمين العام لهذه المنظمة تدعو المجتمع الدولي إلى التدخل بمسؤولية وفاعلية من أجل حماية رؤية حل الدولتين من خلال الانخراط في رعاية مسار سياسي متعدد الأطراف لتحقيق السلام العادل والشامل استنادا لقرارات الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية. وجدد التعبير عن رفض منظمة التعاون الإسلامي لقرار الولايات المتحدة الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها، معربا عن أسفه إزاء فشل مجلس الأمن في التصدي للانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي.

وأفاد ممثل دولة فلسطين، وزير المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، محمد اشتية، بأن عناصر حل النزاع الفلسطيني-الإسرائيلي معروفة جيدا وتحظى بشبه توافق في المجتمع الدولي. بيد أن صيغة المفاوضات تحت الوساطة الوحيدة للولايات المتحدة فشلت لأن الولايات المتحدة ليست وسيطا عادلا. وكرر الإشارة إلى خطة النقاط الثماني التي قدمها الرئيس عباس إلى مجلس الأمن في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨، مضيفا أن الفلسطينيين سيرحبون بمؤتمر دولي وبآلية لإنهاء النزاع على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية. وبالإشارة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي، أضاف أن السلطة الفلسطينية بقيادة الرئيس عباس ما زالت منفتحة ومستعدة للتعاون مع جماعات أخرى، مثل حماس، بشرط قبولها الكامل لحل الدولتين، وتقيدها بالقانون الدولي، وتبنيها للمقاومة الشعبية السلمية ولسلطة شرعية وحيدة، وإجراء الانتخابات لإحياء الديمقراطية الفلسطينية.

وفي البيان الذي أدلى به رئيس اللجنة، السفير فودي سيك (السنغال)، أعاد تأكيد رفض اللجنة للقرار الذي اتخذته مؤخرا الولايات المتحدة وبلدان أخرى بنقل سفارتها إلى القدس، في انتهاك للقانون الدولي. وبعد أن أشار إلى أن من واجب المجتمع الدولي دعم السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية معنويا وسياسيا، من خلال الدبلوماسية، وكذلك ماديا، أشار إلى الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في مجالي الدبلوماسية وبناء القدرات - مثل عقد المؤتمرات وإجراء الزيارات الثنائية وتنظيم العديد من الدورات التدريبية لصالح الموظفين المدنيين الفلسطينيين - إسهاما في تحقيق الهدف الأكبر للشعب الفلسطيني ألا وهو إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف.

وخلال حلقة النقاش الأولى، بشأن "الوضع السياسي والاجتماعي للفلسطينيين في القدس الشرقية اليوم"، عرض المتكلمون السياسة الإسرائيلية المتمثلة في فرض الوقائع على الأرض في القدس بهدف جعلها وقائع لا رجعة فيها. وتناولوا أيضا خلفية القرارات التي اتخذتها الولايات المتحدة في عهد الرئيس ترامب وآثارها، ومن بينها أنه بدلا من سحب قضية القدس من طاولة المفاوضات، جلبت مزيدا

من الاهتمام للقضية على مستوى المجتمع الدولي. وفي حلقة النقاش، سلط المشاركون الضوء أيضا على نشأة وكذا على الحالة الراهنة لنظام الإقامة الإسرائيلي الخاص بالفلسطينيين في القدس، الذي يهدف إلى تحويلهم إلى أقلية في مدينتهم وإبقائهم أقلية لا تتمتع بكامل الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ودعا المشاركون إلى إطلاق مبادرات لبقاء فلسطينيي القدس في المدينة؛ وأشاروا أيضا إلى الدور الذي يؤديه البرلمانيون في دعم الشعب الفلسطيني. وحذر آخرون من إغفال الجوانب السياسية لدى التركيز على المسائل الإنسانية. واتفق الجميع على أن الحاجة تدعو إلى تدعيم المجتمع الفلسطيني وتراثه ومؤسساته في القدس.

وفي حلقة النقاش الثانية، بشأن "قضية القدس في القانون الدولي والتزامات الدول الأعضاء"، أشار المشاركون إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٨١ والوضع الدولي لكامل المدينة، اللذين جعلاهما قضية وضع نهائي للتفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودرسوا الانخراط الحذر من جانب الاتحاد الأوروبي والتصاعدات الأخيرة في توافق الآراء السياسي في هذه الكتلة الإقليمية، وبحثوا الأسباب التي جعلت حل قضية القدس يتعذر في جولات المفاوضات السابقة. وأثناء المناقشة، أشار المتكلمون إلى تصلب المواقف السياسية في إسرائيل وإلى دينامية قوة المستعمر/المستعمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ودعوا الاتحاد الأوروبي إلى الاضطلاع بدور أكثر فاعلية، وإلى الوفاء بالتزاماته بحماية حقوق الإنسان. ولدى تناول الأسباب التي جعلت الإسرائيليين والفلسطينيين يفشلون حتى الآن في التوصل إلى اتفاق، أشار المشاركون إلى أن المشكلة الأساسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي، وإحجام الإسرائيليين عن الاعتراف بالشعب الفلسطيني على قدم المساواة.

واستمرت أعمال المؤتمر في ٢٨ حزيران/يونيه، إذ أبرزت حلقة النقاش الثالثة، بشأن "بلوغ سن الرشد تحت الاحتلال: الشباب الفلسطيني في القدس الشرقية"، العقبات التي يواجهها جيل الشباب في الحفاظ على حقهم في العيش في المدينة، والحصول على التعليم، وإيجاد مستقبل صالح للعيش. وردد المتكلمون من الشباب الفلسطيني الدعوات التي وُجّهت في حلقات نقاش سابقة لزيادة الدعم السياسي والإنمائي الدولي. كما أبرزت حلقة النقاش دعم الأمم المتحدة للقدس الشرقية. وحاجج متكلمون بأن قبول الاقتراحات الداعية إلى مشاركة فلسطينيي القدس الشرقية في الانتخابات البلدية الإسرائيلية، التي من شأنها أن تساعد في زيادة مخصصات الميزانية لأحيائهم، سيكون بمثابة قبول بضم إسرائيل للأرض المحتلة وإضفاء الشرعية عليه. ولاحظ آخرون أن مهمة الشركاء الإسرائيليين في السعي إلى السلام ليست تقديم المشورة إلى الفلسطينيين بشأن كيفية التكيف مع الاحتلال، بل العمل داخل مجتمعاتهم المحلية بهدف إنهاء الاحتلال.

وفي حلقة النقاش الرابعة، بشأن "الحقوق الفلسطينية في القدس الشرقية والمجتمع الدولي"، أبرز المشاركون إسهامات الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية - بما في ذلك إسهامات تركيا، ووكالة بيت مال القدس، ومركز البحوث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، وبرنامج الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني - في القدس الشرقية، من أجل دعم سكانها في مجالي المعونة الإنمائية والقدرة على الصمود وفي المحافظة على هوية المدينة التاريخية والثقافية. وخلال المناقشة، عبر المشاركون عن تقدير قوي للدعم الإقليمي ولدعم الأمم المتحدة للشعب الفلسطيني، ووجهوا دعوات إلى وجود دائم لليونسكو في القدس كضمانة ضد مزيد من التغييرات الإسرائيلية. وردا على استفسار بشأن عدم حضور أي ممثل عن حماس في المؤتمر، وهي سلطة الحكم

الواقع في قطاع غزة، أشار المشاركون إلى أن تركيز إسرائيل والولايات المتحدة على حماس ليس سوى مرحلة جديدة في مسعى طويل الأمد لوضع عبء الامتثال على الجانب الفلسطيني؛ في حين أن المشكلة الأساسية تكمن في الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والسكان الفلسطينيين. وإضافة إلى ذلك، ففي حين أن اللجنة تسعى دائما إلى دعوة الفلسطينيين من غزة - وإن لم يكن حماس كمنظمة - لحضور مؤتمراتها، فإن إسرائيل لا تصدر تصاريح للخروج.

وشهدت الجلسة الختامية إلقاء بيانين من كل من البلد المضيف ودولة فلسطين. فقد أشار **فؤاد أخريف، وهو مدير في وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي،** إلى أن رسالة الملك محمد السادس قد ارتقت بالمؤتمر وبينت الموقف الواضح للمغرب إزاء فلسطين والحقوق الفلسطينية. وتكمن الإمكانية الوحيدة للتوصل إلى تسوية منصفة وعادلة للنزاع في حل الدولتين استنادا إلى القانون الدولي. وأفاد المتكلم أن المؤتمر يندرج في إطار الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى إعمال الحقوق الفلسطينية. ودعا الجميع إلى مواصلة الالتزام باستقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية. وأكد **السفير رياض منصور، المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة،** أهمية مضاعفة الجهود المبذولة للدفاع عن حل الدولتين، إذا كان المجتمع الدولي، ومن ضمنه إسرائيل والولايات المتحدة، لا يريد أن يرى المزيد من التدهور في الحالة. ودعا المجتمع الدولي إلى تهيئة الظروف التي يمكن فيها للجميع إنهاء المأساة الحالية، وقال إن إسرائيل لا يمكن أن تظل تضطهد وتهمين الفلسطينيين، ومع ذلك تنتظر السلام.

*** ملاحظة: هذا الموجز محاولة لتقديم صورة عامة عن مداولات المؤتمر. وستنشر شعبة حقوق الفلسطينيين في الوقت المناسب تقريرا مفصلا، يشمل المسائل المحددة التي جرى تناولها خلال المناقشات التحوارية.